**الاحتجاج بالقراءات الشاذة عند علماء اللغة**

مبحث فى علم القراءات الشاذه

إعداد / شيماء رضا سالم سالم

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

**sh\_only\_a@yahoo.com**

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى الاحتجاج بالقراءات الشاذة عند علماء اللغة**

**الكلمات المفتاحية – القرأن، افصح، علماء**

* **.المقدمة**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة الاحتجاج بالقراءات الشاذة عند علماء اللغة**

* **.عنوان المقال**

**معلوم أن القرآن الكريم بجميع قراءاته ورواياته نزل على أفصح لغات العرب وأكثرها ذيوعًا، فهو مصدر البلغاء حين ينشدون الكلام الجميل في أبهى صوره، وهو المصدر الرئيس للنحاة حين يتطلعون إلى العبارة الصحيحة في أقوى أشكالها، فالقواعد النحوية التي وضعها هؤلاء العلماء مستنبطة من كلام العرب الخلص منثوره ومنظومه، كما أنها مستنبطة من القرآن الكريم ومن السنة النبوية المطهرة، فالكلام العربي -وفي مقدمته القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة- مصدر هذه القواعد منذ نشأت وعنه أخذت، فهو الأصل وهي الفرع.**

**وعلى هذا فإن القواعد النحوية هي التي تخضع للقراءة، ولا تخضع القراءة للقواعد النحوية، من هنا فإن القراء إنما يهتمون بما شاع وذاع من القراءات، وبما تلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، ويعتمدون على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، ولا يهتمون بالنحو وقواعده وأصوله.**

**قال المحقق ابن الجزري في نشره نقلًا عن الحافظ أبي عمرو الداني في كتابه (جامع البيان): "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها، أما بعض علماء اللغة فقد اختلفوا في الاستشهاد بالقراءات، وكان قوم من النحاة يعيبون على عاصم وحمزة، وابن عامر قراءات، يزعمون أنها بعيدة في العربية، وينسبونها إلى اللحن، مع ثبوت هذه القراءات بالأسانيد الصحيحة، وثبوت ذلك على جوازه في العربية".**

**كما يرى جلال الدين السيوطي الذي اعتبر كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا؛ إذ يقول: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، كما احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب لقراءة: "فَبِذَلِكَ فَلْتفْرَحُوا" [يونس: 58] كما احتج أيضًا على إدخالها على المبدوء بالقراءة المتواترة: {ﮭ ﮮ} [العنكبوت: 12] واحتج على صحة قول من قال: إن الله، أصلها "لاه"، لما قرئ شاذًّا "وهو الذي في السماء لاه وفي الأرض لاه".**

**وقد سبقه أبو حيان؛ إذ ذهب إلى أن القراءات كلها جاءت على لغة العرب فقال: "والقراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها، فليست القراءة السبعية وحدها مصدرًا من مصادر لهجات القبائل، بل شاركتها القراءات العشر وما فوقها، والقراءات الشاذة كذلك، إلا أن الاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس سار عليه البصريون، كما سار عليه الكوفيون.**

**أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها، واعتبارها أصلًا من أصول الاستشهاد؛ فهو ليس من منهج البصريين؛ لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلا ما كان موافقًا لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة، فإن خالفها ردوها علمًا بأن أوائل النحاة البصريين الذين أرسوا قواعد النحو كانوا قراء، أمثال: أبي الأسود الدؤلي، وعيسى بن عمر الثقفي، وعبد الله بن إسحاق الحضرمي، وأبي عمرو بن العلاء".**

**وبذا نرى أن المتأخرين من علماء البصرة هم الذين أنكروا بعض القراءات؛ لأنهم وجدوها تصطدم بالقواعد التي وضعوها، والأولى أن تخضع القاعدة للقراءة لا العكس.**

**إذن موقف النحاة من القراءات يتلخص فيما يلي: معظم النحاة البصريين لا يحتجون بالقراءات إلا حينما تتفق مع أصولهم وتتلاءم مع قواعدهم، فهم ينظرون إليها نظرة حذر وحيطة، ويبدو أن هذا راجع إلى اعتقادهم بأن هذه القراءات آراء تنبثق من أصحابها، وليست متواترة عن رسول الله . يقول الإمام الزركشي: "والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي  ففيه نظر".**

**وينقل ابن الجزري عن أبي شامة -رحمه الله تعالى- قوله: "فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة، وإنها هكذا أنزلت، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنه، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء، فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا عمن تنسب إليه، فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة -لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءاتهم- تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم".**

**ومن أجل ذلك تشدد معظم النحاة من علماء البصرة في قبول القراءات، حتى القراءات السبع المنسوبة إلى ابن عامر مقرئ أهل الشام، وحمزة بن حبيب الزيات مقرئ أهل الكوفة، ونافع بن أبي رويم مقرئ أهل المدينة، فقد رفض أهل الكوفة بعض قراءتهم؛ لأنها لا تتفق مع مقاييسهم وأصولهم التي وضعوها وكان يعوزها الاستقرار، من هنا فقد غلطوا ابن عامر في قراءة قوله تعالى: "وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْل أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ" [الأنعام: 137] بنصب {ﯘ} وجر {ﯙ}. يقول الزمخشري: "وأما قراءة ابن عامر "قتلُ أولادَهم شركائهم" برفع القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف؛ فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجًا مردودًا، كما سَمُجَ ورُدَّ:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **.... .... .... .... .... ....** | **\*** | **زج القلوص أبي مزاده** |

**فكيف به في الكلام المنثور؟! فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟!". وقد رد ابن المنير صاحب كتاب (الانتصاف) على الزمخشري، فقال: "هذا كله ما ترى ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيًا منه، وكان الصواب خلافه، والفصيح سواه، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه، بها يعلم ضرورة أن النبي  قرأها على جبريل، كما أنزلها عليه كذلك، ثم تلاها النبي  على عدد التواتر من الأئمة، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ويقرءون بها خلفًا عن سلف، إلى أن انتهت إلى ابن عامر، فقرأها أيضًا كما سمعها، فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة، أنها متواترة جملةً وتفصيلًا عن أفصح من نطق بالضاد .**

**فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري، ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر، وظن أن القراءة بالرأي غير موقوفة على النقل، والحامل هو التغالي في اعتقاد أطراد الأقيسة النحوية، فظنها قطعية حتى يرد ما يخالفه". يضاف إلى هذا أن ابن عامر إمام من أعلام القراء وكبار التابعين تلقى القراءة عن كبار الصحابة؛ كعثمان بن عفان وغيره من كبار التابعين، وهو يعد من صميم العرب الذين يحتج بكلامهم، وقد تلقى قراءته هذه عن الأثبات وتلقاها عنه المئات.**

**كما غلطوا حمزة بن حبيب الزيات في قراءة قوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ" [النساء: 1] بكسر الميم؛ لأنهم لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار إلا في ضرورة قبيحة. يقول الزجاج: "القراءة الجيدة نصب {ﭨ} المعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر في "الأرحام" فخطأ في العربية لا يجوز في اضطرار شعر، وخطأ أيضًا في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي  قال: ((لا تحلفوا بآبائكم)) فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذاك".**

**ويقول الزمخشري: "وقرئ {ﭨ} بالحركات الثلاث، فالنصب على وجهين: إما على واتقوا الله والأرحام، أو أن يعطف على محل الجر والمجرور كقولك: مررت بزيد وعمرًا، وينصره قراءة ابن مسعود "تساءلون به وبالأرحام"، والجر على عطف الظاهر على المضمر وليس بسديد؛ لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، والرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف كأنه قيل: والأرحامُ كذلك". وأنكر هذه القراءة المبرد لدرجة أنه حرم القراءة بها فيقول: "لو صليت خلف إمام يقرأ "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ" بالجر لأخذت نعلي ومضيت".**

**وقراءة ابن الزيات بجر كلمة {ﭨ} يوجهها ابن جني فيقول: "لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل {ﭨ} على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية كأني قلت: وبالأرحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها، ويقول: ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف، على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف".**

**ويقول الفخر الرازي مدافعًا عن هذه القراءة المتواترة: "واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهًا قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات؛ وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله  وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع لا سيما بمثل تلك الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت، وأيضًا فلهذه القراءة وجهان؛ أحدهما: أنها على تقدير تكرير الجار كأنه قيل: تساءلون به وبالأرحام، وثانيها: أنه ورد ذلك في الشعر، وأنشد سيبويه في ذلك:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا** | **\*** | **فاذهب فما بك والأيامِ من عجب** |

**وأنشد أيضًا:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **نعلق في مثل السواري سيوفنا** | **\*** | **وما بينها والكعب غَوْط نفانف** |

**والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من علماء السلف في علم القرآن". وذهبوا أيضًا إلى تغليطهم نافعًا في قراءة قوله تعالى: "لَكُمْ فِيهَا مَعَائشَ" [الحجر: 20]؛ لأنهم كانوا يرون أنها إذا كانت المد أصليًّا امتنع قلب همزته مثل مصايب ومعايش، فلا يقال فيها: مصائب ومعايش. يقول الزجاج: "وأكثر القراء على ترك الهمز في {ﯗ} وقد رووها عن نافع مهموزة، وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزه خطأ، وذكروا أن الهمز إنما يكون في هذه الياء إذا كانت زائدة نحو: صحيفة وصحائف، أما معيشة فمن العيش والياء أصلية، وصحيفة من الصحف لأن الياء زائدة".**

**قال الإمام السيوطي: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم، وحمزة، وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك؛ فإن قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وإذا كان من البصريين أنفسهم من يعارض ويرد ويرفض، فإن منهم كذلك من يقبل القراءة، ويأخذ منها ويستدل بها، فسيبويه يرى في القراءة أنها سنة ويجب اتباعها، وكان من نحاة البصرة من هم قراء مشهورون، وذلك مثل أبي عمرو بن العلاء البصري وهو من القراء السبعة، وأبي يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وهو من القراء العشرة، وكذلك عيسى بن عمر.**

**ويعد هؤلاء الثلاثة من مؤسسي علم النحو، وواضعي أركانه، كما أنهم أبرز علماء البصرة كسيبويه والخليل، ووجود بعض القراء المشاهير بالإضافة إلى كونهم نحاة كبارًا في صفوف البصريين، وتتلمذ مشاهير النحاة البصريين عليهم: يدل دلالة قاطعة على أن المذهب البصري -وبخاصة بالنسبة لعلمائه الأوائل- لم يكن بمنأى عن القراءات والاعتماد عليها، أو لم يقفوا على الأقل حيالها موقف من جاء من بعدهم من مصري القرن الثالث؛ إذ لا يسأل مثلًا أن يأخذ الكوفيون بقراءة أبي عمرو بن العلاء، في حين أن تلاميذه من البصريين يتحرزون عنها ويبتعدون، أما الكوفيون فإنهم بنوا قواعدهم على التساهل والمرونة؛ ولذلك نجدهم يستدلون بالقراءات الشاذة، وبالبيت الذي لم يعرف قائله، وبالكلمة الواردة عن العرب التي لم يعرف قائلها".**

**يقول الدكتور مهدي المخزومي: "والقراءات مصدر مهم من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية، وعدوها شاذة تحفظ، ولا يقاس عليها".**

**والخلاصة أن الكوفيين نظروا إلى القراءات نظرة تختلف عن نظرة البصريين؛ فقد أخذوا من القراءات جميعًا؛ لأنها في نظرهم يجب أن تشتق منها المقاييس وتستمد الأصول، ومنهجهم هذا يعد منهجًا سليمًا؛ لأنه يثري اللغة ويزيد من رصيدها ويجعلها غنية بأساليبها على الدوام.**

**ومن أجل ذلك قبلوا قراءة ابن عامر: {ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ} الآية، وجوزوا على أساسها الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور، كما احتجوا بقراءة عبد الله بن مسعود: "وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ" [البقرة: 83] ووضعوا على أساسها قاعدة هي جواز إعمال أنْ في الفعل، وهي محذوفة من غير بدل، في حين وصف البصريون هذه القراءة بالشذوذ. ورفض البصريون قراءة ابن عامر: "وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ" [يونس: 89] بسكون النون، واحتج بها الكوفيون في جواز توكيد المسند إلى ألف الاثنين بنون التوكيد الخفيفة، مع أنها قراءة تفرد بها ابن عامر الشامي.**

**أما شيوخ هاتين المدرستين من النحاة المتأخرين؛ فإننا نجد منهم من تطرف ورفض الاستشهاد بالقراءات الشاذة، ومنع القياس عليها، ومنهم من توسط بين المدرستين؛ كابن جني الذي لا يرى برأي إحدى المدرستين، فهو وإن كان يميل إلى البصريين إلا أنه أكثر منهم اعتدالًا، مع اعتداله نجده يخطِّئ بعض القراءات ويرى بعضها معيبًا، من ذلك قوله في (خصائصه): "ومن الأمر الطبيعي الذي لا بد منه، ولا وعي عنه أن يلتقي الحرفان الصحيحان، فيسكن الأول منهما في الإدراج فلا يكون حينئذ من الإدغام، فأما قراءة عاصم: {ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ} [القيامة: 27] ببيان النون مِن {ﭱ} فمعيب في الإعراب، معيب في الأسماع، فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون الصحيحة غير مدغمة؛ لينبه على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضي أيضًا".**

**أما أبو حيان الأندلسي فقد وقف موقفًا متوسطًا بين المدرستين، فلم يتشدد تشدد البصريين، فيرفض كل ما خالف القواعد والأقيسة التي بنوها، ولم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك، فيعتمد على الشاذ منها، أو على ما تفرد بقراءته شخص لا يعرف عن القراءة شيئًا، وكان يعتمد على صحة القراءة وتواترها، فهو يرى أن القراءات قد جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها، ولكن لا يجوز أن يأخذ بجميعها، إنما يجب الأخذ بما صحت رواياته منها، لذلك نجده يأخذ بقراءة الأئمة العشرة، ويعتمد عليها، ويبني القاعدة على ما وردت به هذه القراءة، حتى ولو كانت مخالفة لنصوص النحاة البصريين وأقيستهم؛ لأن القراء عرب أقحاح عدول ثقات تلقى أكثرهم القراءة عن الصحابة، كما أنه لا يرجح بين القراءات المتواترة، إنما يأخذ بكل منها مقتديًا في ذلك بثعلب أحد أئمة الكوفيين، الذي لم يكن يجيز الترجيح بين القراءات المتواترة، وكذلك احتج بقراءة ابن عباس، وطلحة، والحسن البصري، وابن أبي إسحاق.**

**المراجع والمصادر**

1. **(المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)**

**أبو الفتح عثمان بن جني، بتحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، القاهرة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1994م**

1. **(مرشد الأعزة في بيان موقف العلماء من القراءات الشاذة)**

**عبد الكريم إبراهيم صالح، دار المحدثين, 2006م**

1. **)إعراب القراءات الشواذ)**

**أبو البقاء العكبري، بتحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب, 1996م**

1. **(الاختلاف بين القراءات)**

**أحمد البيلي، بيروت، دار الجبل، 1988م**

1. **(القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي)**

**محمود أحمد الصغير، بيروت، دار الفكر المعاصر, 1999م**

1. **(كتاب المصاحف)**

**أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، بيروت، دار الكتب العلمية, 1985م**

1. **(مختصر في شواذ القران من كتاب البديع أو القراءات الشاذة)**

**الحسين بن احمد ابن خالويه، دار الهجرة، 1934م**

1. **(القراءات القرآنية في بلاد الشام)**

**حسين عطوان، بيروت، دار الجيل, 1982م**

1. **(القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب)**

**عبد الفتاح القاضي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1975م**

1. **(اليزيدي القارئ النحوي دراسة نحوية قرآنية)**

**محمد أحمد علي سحلول ، دار الحسين الإسلامية, 1989م.**

1. **(شواهد القراءات بين ابن هشام وابن عقيل، دراسة نحوية تحليلية)**

**محمد أحمد علي سحلول، دار الطباعة المحمدية, 1993م**

1. **(قراءة أبي السمال العدوي)**

**حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الجريس، القاهرة, 2000م**

1. **(قراءة عبد الله بن مسعود مكانتها ومصادرها إحصاؤها)**

**محمد أحمد خاطر، دار الاعتصام, 1990م**